

بيان صادر عن المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، يحذر فيه من ارتكاب الجيش الإسرائيلي مذبحه جديدة في بلدة بيت لاهيا - شمال قطاع غزة، وتنفيذ عملية تهجير قسري جديدة، عقب إصدار أوامره غير القانونية لمن تبقى من السكان بالإخلاء الفوري، ويدعو إلى تحرك فوري من الأمم المتحدة وأطراف المجتمع الدولي لحماية المدنيين الفلسطينيين*

2024/4/23

الأراضي الفلسطينية - حذر المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان من ارتكاب الجيش الإسرائيلي مذبحه جديدة في بلدة بيت لاهيا في شمال قطاع غزة ومحو آخر ما تبقى منها، وتنفيذ عملية تهجير قسري جديدة عقب إصدار أوامره غير القانونية لمن تبقى من السكان فيها، والمقدر عددهم بحوالي 50 ألف مواطن ومواطنة، بالإخلاء الفوري، داعياً إلى تحرك فوري من الأمم المتحدة وأطراف المجتمع الدولي لحماية المدنيين الفلسطينيين.

وقال الأورومتوسطي في بيان، إن الجيش الإسرائيلي بدأ شن هجمات جوية ومدفعية مكثفة على بلدة بيت لاهيا قبيل نشره أوامر الإخلاء للسكان بزعم أنها "منطقة قتال خطيرة"، والتهديد بأنه "سيعمل بقوة شديدة" في البلدة.

وأبرز المرصد أن الملاجئ التي حددها الجيش الإسرائيلي لسكان بلدة بيت لاهيا من أجل الإخلاء إلى البلوكات رقمي (1770) و(1766) هي مناطق مدمرة في الأصل وغير صالحة لأي من أشكال الحياة فضلاً عن أنها تفتقد لإمدادات المياه وتم تدمير الصرف الصحي فيها.

وأشار إلى أن المنقطتين المحددتين للإخلاء هي مناطق غير آمنة وسبق أن تعرضتا كحال كافة مناطق بلدة بيت لاهيا خاصة، وشمال قطاع غزة عامة، إلى تدمير واسع النطاق بما في ذلك مراكز الإيواء والمرافق العامة، بفعل الهجوم العسكري الإسرائيلي المستمر منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

ونبه الأورومتوسطي إلى أن كل منطقة يعلنها الجيش الإسرائيلي منطقة عمليات عسكرية يتم استكمال تدميرها بشكل كامل، ويفرض عليها حصار مشدد خانقاً، ويرتكب خلالها مجازر مروعة بحق ما يتبقى من سكان فيها لعدم نزوحهم لافتقادهم لأي ملجأ آمن، وذلك في سياق جريمتي الإبادة الجماعية والتهجير القسري التي تواصل تنفيذهما في قطاع غزة.

وحذر المرصد الأورومتوسطي من أن العملية العسكرية التي يشنها الجيش الإسرائيلي في بلدة بيت لاهيا ستؤدي إلى مزيد من الجرائم الخطيرة والانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في غياب آليات دولية فاعلة للمساءلة والمحاسبة، وانعدام أي تدخل دولي حاسم لوقف هذه الجرائم المستمرة منذ ستة أشهر.

ويشار إلى أن الجيش الإسرائيلي سبق أن نفذ عدة عمليات عسكرية واسعة في بلدة بيت لاهيا خلال الأشهر السبعة الماضية من هجومها العسكري على قطاع غزة أبرزها نهاية كانون أول/ديسمبر

* المصدر: المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

الماضي وخلف فيها دماراً هائلاً في المنازل، والبنى التحتية، والمنشآت المدنية والخدماتية، حيث بلغت نسبة الدمار التي لحقت بمباني بلدة بيت لاهيا وبنيتها التحتية نحو 90٪. وتأتي العملية العسكرية للجيش الإسرائيلي بالتزامن مع مرور 200 يوم على الهجوم العسكري واسع النطاق على قطاع غزة ما خلف عواقب مفرقة من حيث ضحايتها واستهدافها المباشر والمتعمد للمدنيين الفلسطينيين، مع فشل دولي مخجل في إلزام إسرائيل بالامتثال لقواعد القانون الدولي الإنساني وأوامر محكمة العدل الدولية لمنع ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية. وقتلت قوات الجيش الإسرائيلي خلال 200 يوم من الهجوم 42,510 فلسطينيين، منهم 38,621 مدنياً، بينهم 15,780 طفلاً، و10,091 امرأة. وما يزال هناك عدة آلاف من القتلى تحت الأنقاض، فيما هناك آلاف من المفقودين غير معروف مصيرهم. ووفق هذه المعطيات، فإن معدل القتل اليومي بلغ 212 فلسطينياً، وأن إسرائيل تقتل يومياً 79 طفلاً و50 امرأة، وهي أرقام مرعبة وغير مسبوقة في سياق الحروب المعاصرة. ووثقت طواقم الأورومتوسطي آلاف الجرائم التي استهدفت فيها الجيش الإسرائيلي مدنيين فلسطينيين بصفاتهم هذه، دون أن يكونوا مشاركين بالأعمال العسكرية ودون أن يكون هناك أي ضرورة عسكرية، ودون مراعاة لمبادئ التناسبية والاحتياطات الضرورية، بل كانوا هؤلاء المدنيين هم الأهداف المباشرة، بمن في ذلك الذين قتلوا في القصف المنهجي للمنازل ومراكز الإيواء دون سابق إنذار وتدميرها على رؤوسهم، وفي عمليات الاستهداف المباشر لمنتظري المساعدات الإنسانية ومنظمتها، وفي جرائم الإعدامات التعسفية والخارجة عن نطاق القانون والقضاء للمدنيين، والقصف العشوائي بالأسلحة الثقيلة وغير الموجهة في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية. ويطالب الأورومتوسطي المجتمع الدولي بالخروج عن صمته فوراً واتخاذ كافة التدابير اللازمة لوقف مجزرة بيت لاهيا، وحماية المدنيين الفلسطينيين هناك من جميع الجرائم التي ينتهج الجيش الإسرائيلي بارتكابها ضد جميع الفلسطينيين في قطاع غزة، وبخاصة جرائم القتل والإعدام والاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري والتهجير القسري. ويجدد الأورومتوسطي مطالبته للمجتمع الدولي بالاضطلاع بالتزاماته القانونية الدولية بوقف جريمة الإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد سكان قطاع غزة منذ السابع من تشرين أول/أكتوبر الماضي، وتفعيل أدوات الضغط الحقيقية لإجبار إسرائيل على التوقف عن ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية وكافة جرائمها فوراً، والضغط عليها للامتثال لقواعد القانون الدولي ولقرارات محكمة العدل الدولية لحماية المدنيين الفلسطينيين من خطر الإبادة الجماعية في قطاع غزة.

كما يطالب جميع الدول بتحمل مسؤولياتها الدولية ووقف كافة أشكال الدعم السياسي والمالي والعسكري لإسرائيل في عدوانها على قطاع غزة، وبخاصة التوقف الفوري عن عمليات نقل الأسلحة إلى إسرائيل، بما في ذلك تراخيص التصدير والمساعدات العسكرية، وإلا كانت هذه الدول متواطئة وشريكة في الجرائم المرتكبة في قطاع غزة، بما في ذلك جريمة الإبادة الجماعية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>